

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9790

الأربعاء، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودورد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفييل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-35737 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/835، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إكوادور والجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسويسرا وسيراليون وغيانا ومالطة وموزامبيق واليابان.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تيسير طلب عقد هذه الجلسة بسرعة.

يشرفني أن أعرض مشروع القرار هذا (S/2024/835) باسم الدول العشر المنتخبة الأعضاء في مجلس الأمن، وهي إكوادور والجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسويسرا وسيراليون ومالطة وموزامبيق واليابان وبلدي، غيانا.

مشروع القرار المعروض على المجلس هو نتاج عدة أسابيع من المشاورات بين جميع أعضاء المجلس. وكان الدافع وراء ذلك هو قلق

المجلس العميق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في غزة، بما في ذلك ما يحدث في شمال غزة، والحاجة إلى استجابة عاجلة لتلك الحالة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود على موقفها البناء للغاية طوال المفاوضات. وقد سمحت لنا مرونتهم بوضع نص نشعر أنه يستجيب للعديد من العناصر الحاسمة للصراع.

ويذكر النص المعروض علينا بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، وبطالب بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف، ويكرر مطالبة المجلس بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وهذا هو أحد أهم أحكام النص، لأنه يعالج بعض الشواغل الأساسية المتعلقة بالأعمال العدائية الجارية. وبطالب النص أيضاً بأن تمتثل الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

كما يتم التشديد على القرارات الأربعة الأخيرة التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بهذا النزاع، مع إعادة التأكيد على أحكام تلك القرارات والمطالبة، على وجه الخصوص، بالتنفيذ الكامل وغير المشروط للقرار 2735 (2024)، الذي اتخذ في حزيران/يونيه.

والأهم من ذلك أن مشروع القرار يطالب أيضاً بالوصول الفوري للسكان المدنيين في قطاع غزة إلى الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. وفي الوقت الذي يرفض فيه أي مسعى لتجويع الفلسطينيين، فإنه يطالب أيضاً بتسهيل دخول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق على نطاق واسع إلى قطاع غزة وفي جميع أنحاء القطاع، وإيصال تلك المساعدات إلى جميع المدنيين الفلسطينيين الذين يحتاجونها، بما في ذلك المدنيين في شمال غزة المحاصر. ويعترف مشروع القرار بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى باعتبارها العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة ويدعو جميع الأطراف إلى تمكين الوكالة من تنفيذ ولايتها في جميع مناطق العمليات.

ويمثل النص توافقاً واسعاً في الآراء تم التوصل إليه على أساس مفاوضات دقيقة وشاملة وشفافة. وفي حين أن العديد من المواقف

سابقاً، يجب أن تتوافق نهاية دائمة للحرب مع إطلاق سراح الرهائن. هذان الهدفان العاجلان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وقد تخطى مشروع القرار هذا (S/2024/835) عن تلك الضرورة، ولهذا السبب لم تستطع الولايات المتحدة تأييده. وببساطة، كان من شأن مشروع القرار هذا أن يبعث برسالة خطيرة إلى حماس مفادها أنه لا حاجة للعودة إلى طاولة المفاوضات. وكانت حماس ستعتبر ذلك بمثابة تبرئة لاستراتيجيتها الخبيثة للأمل والدعاء بأن ينسى المجتمع الدولي مصير أكثر من 100 رهينة من أكثر من 20 دولة عضو محتجزين منذ 410 أيام. ويجب ألا ندع ذلك يحدث أبداً.

وأقولها بوضوح، لا يزال هناك سبعة مواطنين أمريكيين في أيدي حماس - لن ننسأهم. ومن جانبنا، سنواصل السعي إلى حل دبلوماسي يجلب السلام والأمن والحرية للفلسطينيين في غزة. لقد عملت الولايات المتحدة، إلى جانب شركائها في المنطقة، بلا كلل أو ملل لتحقيق مثل هذا الاتفاق، لكننا لم نصل إلى هناك بعد. لماذا؟ لأن حماس رفضت صفقة تلو الأخرى وصفقة تلو الأخرى. ومع ذلك، يتجاهل بعض أعضاء المجلس في تصريحاتهم العلنية تعنت حماس القاسي، ويرفضون بالفعل إدانة حماس، وهو، كما لاحظت، ما لم يفعله مشروع القرار هذا مرة أخرى. يبدو أن بعض أعضاء المجلس لا يريدون أن يواجهوا حقيقة أن إسرائيل لا تقف اليوم في طريق وقف إطلاق النار وصفقة الرهائن، بل إنها حماس. وقالت إسرائيل إنها مستعدة لوقف مؤقت لإطلاق النار مقابل إطلاق سراح بعض الرهائن ثم البناء على ذلك لإعادة كل الرهائن إلى ديارهم.

إن الرسائل التي نرسلها إلى العالم من خلال هذه القرارات مهمة، ومشروع القرار هذا ينطوي على عدة مشاكل أخرى. ومن بين أكثرها وضوحاً، كما سبق أن ذكرت، عدم إدانة حماس على هجومها الإرهابي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. من غير المفهوم أنه بعد مرور أكثر من 13 شهراً على ذلك اليوم، لا يزال بعض أعضاء المجلس لا يدركون المؤامرة، ويرفضون الاعتراف بأن حماس هي التي أشعلت فتيل هذا الصراع، وأن حماس هي التي وضعت ملايين المدنيين الفلسطينيين في طريق الأذى وجعلت المنطقة على شفا حرب أوسع نطاقاً.

المتبانية وجدت توازناً في النص، كان الشاغل الرئيسي هو توفير التزام ملزم قانوناً بإنهاء الأعمال العدائية في غزة. وتأمل مجموعة العشرة بإخلاص أن تؤيد جميع الوفود هذا النص، لأنه يتماشى مع ميثاقنا الذي ينص على مسؤولية الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأطرح مشروع القرار للتصويت

الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، اليابان

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

لا أحد

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على 14

صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ولم يتمتع أي عضو عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء

المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تأسف

الولايات المتحدة أسفا عميقا لأن مجلس الأمن يجد نفسه هنا مرة أخرى. لقد عملت الولايات المتحدة لأسابيع بحسن نية لتجنب هذه النتيجة. وأوضحنا طوال المفاوضات أنه لا يمكننا أن نؤيد وقف إطلاق النار غير المشروط الذي لا يفرج عن الرهائن لأنه، كما دعا المجلس

بذلت الولايات المتحدة على مدار العام الماضي أكثر من أي بلد آخر خطوات ملموسة لتحسين الظروف الإنسانية في غزة، حتى وإن كانت الحالة لا تزال مزرية. كما أننا بذلنا جهداً أكبر أي جهة أخرى للعمل مع حكومة إسرائيل في محاولة لتقليل الأضرار التي لحقت بالمدنيين أثناء الصراع، وما زلنا نؤكد لإسرائيل على ضرورة بذل المزيد من الجهود لإنقاذ الأرواح. وواصلت الولايات المتحدة أيضاً العمل مع الشركاء في المنطقة لدعم سلطة فلسطينية متجددة يمكنها أن تتولى مسؤولية حكم غزة والضفة الغربية. وقد شجعنا جهود الاندماج الإقليمي التي من شأنها تعزيز الاستقرار الإقليمي وتهميش مصادر عدم الاستقرار، ولم نتردد أبداً في دعمنا لحل الدولتين. ومن الأهمية بمكان أن ننهي هذه الحرب بطريقة ترسم مساراً للمضي قدماً في فترة ما بعد الصراع يوفر الحكم والأمن وإعادة الإعمار في غزة ويعيد الكرامة للمدنيين العالقين في خضم حرب لم يريدوها. يجب أن نعمل من أجل مستقبل يمكن فيه للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا جنباً إلى جنب، داخل دولتين ديمقراطيتين، وأن يتمتعوا بقدر متساوٍ من الأمن والكرامة والحرية، وتكون فيه إسرائيل آمنة داخل حدودها.

إن وقف إطلاق النار غير المشروط مع حماس يعني قبول المجلس باحتفاظ حماس بالسلطة في غزة. ولن تقبل الولايات المتحدة ذلك أبداً. فبدلاً من اعتماد مشروع قرار يشجع حماس، دعونا نطالب حماس بتنفيذ القرار 2735 (2024) دون مزيد من الشروط أو التأخير. فلنواصل ضمان تسهيل إسرائيل دخول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة، ولنعمل على وضع حد دائم لمعاناة ويؤس ضحايا حماس الكثرين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لقد بعث مشروع القرار برسالة خاطئة إلى الأطراف، لكن أعمالنا ودبلوماسيتنا على الأرض ستستمر في دفعهم في اتجاه أكثر إيجابية. وندعو الآخرين في المجلس إلى الانضمام إلينا.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): إن مشروع القرار الذي كان معروضا علينا اليوم (S/2024/835) هو نتيجة اقتناع مشترك بين أعضاء مجلس الأمن العشرة المنتخبين بأن المجلس لم يعد بوسعه أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة هذا العنف المنفلت من

وكنا واضحين أن الوقت قد حان لإنهاء هذه الحرب والإفراج عن الرهائن وبدء المدنيين الفلسطينيين في إعادة بناء حياتهم. وعلى الفور، أوضحت الولايات المتحدة لإسرائيل صراحة أنها تتحمل مسؤولية تسهيل وصول المساعدات الإنسانية وإيصال المساعدات على نطاق واسع. ونعتقد أن عملية تحديد شروط ما نتوقعه من إسرائيل بطريقة مفصلة للغاية قد أحدثت تغييراً في نهج إسرائيل. وستواصل الدبلوماسية الأمريكية الضغط من أجل تقديم المزيد من المساعدات في غزة وفي جميع أنحاء القطاع، الأمر الذي يتطلب التنفيذ المستدام والموسع لخطوات عاجلة لتحسين الظروف على الأرض.

ويؤسفنا أن المجلس كان بوسعه أن يدرج صيغة توفيقية طرحتها المملكة المتحدة لسد الثغرات القائمة ودعم تلك الخطوات الإنسانية. وبذلك الصياغة، كان يمكن اعتماد مشروع القرار هذا، وكان المجلس سيعزز الجهود الدبلوماسية الجارية على الأرض. والواقع أننا طرحنا أيضاً العديد من الصيغ خلال الأسابيع القليلة الماضية التي كان من الممكن أن تسد الفجوات وتجعل المجلس يتكلم بصوت واحد. وعلى الرغم من تلك المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة طوال العملية، فإن الكثيرين في المجلس لم يتعاملوا بجدية مع مزاياها بل استمروا في البحث عن طريق الخلاف. في الواقع، سمعنا أن البعض كان يرغب في استخدام حق النقض من جانب الولايات المتحدة بدلاً من منتج توافقي. هذا أمر ساخر ومؤسف.

لا ينبغي أن تسير العملية بهذه الطريقة. وعلى الرغم من فشل المجلس في التوصل إلى توافق في الآراء - ومرة أخرى، أعتقد أنه كان هناك مسار متاح للقيام بذلك - فإن الولايات المتحدة ستواصل العمل على تحسين الحالة الإنسانية على الأرض، وهو ما يتطلب، كما قلنا من قبل، الوصول دون عوائق واستمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة ووصولها إلى جميع المحتاجين.

في الختام، اسمحوا لي أن أشير تحديداً إلى أن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً واضحاً جداً منذ بدء هذه الحرب، وهو أنه كان لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها بعد أسوأ مذبحه لليهود منذ المحرقة. كما

وتنفيذها على الفور وبصورة فعالة. ونؤكد بشكل لا لبس فيه على وجوب احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من قبل جميع الأطراف. وعلى الرغم من خيبة أملنا من نتيجة تصويت اليوم، يجب ألا نستسلم. على العكس من ذلك، يجب أن نضاعف جهودنا لمواصلة الضغط من أجل وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة. لقد حان الوقت لوضع حد لهذه المعاناة غير العادية واستعادة الأمل وإعطاء فرصة للسلام - سلام يقوم على أساس حل الدولتين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والمعايير المتفق عليها دولياً.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أعرب عن امتناني للذين صوتوا مؤيدين لمشروع القرار الذي قدمه أعضاء مجلس الأمن العشرة المنتخبون (S/2024/835)، وهم ممثلو الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي.

إنه يوم حزين لمجلس الأمن ولللأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. ولم يسع مشروع القرار الذي فشل المجلس في اعتماده اليوم إلا لكسر صمته المطبق الذي دام خمسة أشهر بعد اتخاذ القرار 2735 (2024) - خمسة أشهر ظل خلالها مجلس الأمن خاملاً مكتوف اليدين.

كان هذا النص بعيداً عن المثالية، لكنه كان يمثل الحد الأدنى الذي كان ينبغي أن يوحدها. لقد دأبت الجزائر، بلدي، على المطالبة بإنفاذ قرارات مجلس الأمن وفرض جزاءات على من يتحدى الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. ولهذا السبب، كان موقفنا هو اعتماد مشروع قرار في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كان هناك تنازل كبير خلال المفاوضات. ومع ذلك اختار أحد الأعضاء عرقلة أي إجراء من جانب المجلس.

إن رسالة اليوم واضحة: أولاً، الرسالة الموجهة إلى السلطة القائمة بالاحتلال الإسرائيلية هي أنه يجوز لها أن تواصل إبادة الجماعة وعقابها الجماعي للشعب الفلسطيني مع الإفلات التام من العقاب. في هذه القاعة، هي تتمتع بالحصانة. أما بالنسبة للشعب الفلسطيني، ثمة رسالة واضحة أخرى إلى الشعب الفلسطيني: في حين أن الأغلبية

عقاله، وتجاهل القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وكارثة إنسانية من صنع الإنسان. ونتقدم بخالص الشكر لغيانا على تنسيقها الدؤوب للمبادرة. لنكن واضحين: أن النص الذي كان أمامنا اليوم لم يكن بأي حال من الأحوال نصاً متطرفاً. وهو يمثل الحد الأدنى مما هو مطلوب للبدء في معالجة الحالة البائسة على الأرض. لقد كان جهداً حقيقياً لحمل المجلس على أن يتكلم بصوت واحد عن صراع يهدد بجر المنطقة بأسرها إلى حافة الهاوية. ومن دواعي الأسف العميق أن المجلس، بسبب استخدام حق النقض، أخفق مرة أخرى في الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومع استمرار انزلاق المنطقة إلى مزيد من العنف، لا يزال المدنيون من جميع الأطراف يتحملون معاناة لا يمكن تصورها. في شمال غزة، تسير الأمهات الفلسطينيات الجائعات وسط الحطام والدمار بحثاً عن الغذاء والدواء لأطفالهن الذين يعانون من سوء التغذية، بينما تستمر الضربات الجوية والأعمال العدائية في تدمير أراضيهم وشعبهم.

وقد احتجز مدنيون أبرياء كرهائن من قبل حماس والجماعات المسلحة الأخرى في ظروف مزرية لأكثر من عام. واضطرت الأسر اللبنانية والإسرائيلية على جانبي الخط الأزرق وما وراءه إلى النزوح من منازلهم ومجتمعاتهم قسراً بحثاً عن الأمان. تلك هي عواقب الفشل المستمر في تأمين حل سلمي لهذا الصراع.

وكان من شأن مشروع القرار في نهاية المطاف أن يطالب بشكل واضح بوقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار في غزة. وكان سيطالب بتلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين في غزة على وجه السرعة، بما في ذلك احتياجات المدنيين في شمال غزة المحاصر. وكان سيطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. كما أنه كان سيسعى إلى دعوة جميع الأطراف إلى تمكين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من الاضطلاع بولايتها، كما اعتمدتها الجمعية العامة، في مواجهة التهديدات الخطيرة الناجمة عن التشريع الذي اعتمد مؤخراً في إسرائيل.

وإزاء فشل المجلس في اعتماد قرار يستجيب بوضوح لتلك المطالب، تشدد مألطة على أن أطراف النزاع ملزمة تماماً بالامتثال لقرارات المجلس القائمة ذات الصلة وأوامر محكمة العدل الدولية

ميثاق الأمم المتحدة، سيُمنع من التحرك لوقف الإبادة الجماعية. لقد أضعنا اليوم فرصة سانحة. وسيكون لهذا الفشل عواقب وخيمة على النظام الدولي. ولكن كونوا مطمئنين أن هذه لن تكون المرة الأخيرة. إذ سيضطر مجلس الأمن إلى اعتماد مشروع قرار بشأن فلسطين. وكما قلنا من قبل - وكما أوفينا به - سنعود قريباً إلى مجلس الأمن للمطالبة بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة، بل وبلغة أكثر حزمًا، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولن نتوقف جهودنا حتى يتخذ المجلس إجراءات حاسمة.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشعر الصين بخيبة أمل كبيرة إزاء نتيجة التصويت اليوم. إذ أبدت غيانا والجزائر والأعضاء المنتخبون الآخرون في المجلس أقصى قدر من الإخلاص والإيجابية خلال المشاورات بشأن مشروع القرار (S/2024/835). لقد بدد استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) وحده آمال أهل غزة في البقاء على قيد الحياة، ودفعهم إلى مزيد من غياهب الظلام واليأس. لقد قلّت خلال مناقشة المجلس يوم الإثنين (انظر S/PV.9787) إن كل لحظة ستسجل وسيحكم عليها التاريخ. لا يمكننا أن نتخيل كيف أن التصويت اليوم، بالإضافة إلى فشل مجلس الأمن في الرد على نزاع غزة خلال الـ 13 شهراً الماضية، سيتجنب الحكم القاسي للتاريخ. في المستقبل، عندما ينظر الناس إلى الوراء، سيجدون صعوبة في تصديق ما حدث. عندما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض للمرة الأولى، في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (انظر S/PV.9442)، كان قد قُتل ما يقرب من 3 000 مدني في غزة. وبحلول الوقت الذي استخدمت فيه الولايات المتحدة حق النقض في المرة الثانية (انظر S/PV.9499)، كان قد قُتل 17 000 شخص نتيجة القصف الإسرائيلي. ومع كل استخدام لحق النقض، يستمر عدد القتلى في غزة في الارتفاع. وعندما مارست الولايات المتحدة حق النقض للمرة الخامسة، في 18 نيسان/أبريل 2024 (انظر S/PV.9609)، كان عدد القتلى في غزة قد بلغ 34 000 شخص. والآن وبعد مقتل ما يقرب من 44 000 شخص في غزة، لم تتردد الولايات المتحدة في استخدام حق النقض؛ و 44 000 ليست مجرد إحصائية. إذ يمكن أن

الساحقة من العالم تتضامن مع محتهم، فإن الآخرين ما زالوا غير مبالين بمعاناتهم، للأسف الشديد.

يجب أن نسأل أنفسنا اليوم، كبشر: ألا يكفي أن 44 000 فلسطيني قُتلوا في غزة، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال؟ كم عدد الآخرين الذين يجب أن يهلكوا قبل أن يفرض المجلس وقفاً لإطلاق النار؟ ألا يكفي أن عدد الأيتام في غزة الآن يتراوح من 17 000 إلى 18 000، وكثير منهم ليس لديهم أفراد من الأسرة على قيد الحياة لرعايتهم؟ غزة، التي كانت تُعرف بمدينة الأطفال، أصبحت مدينة للأيتام بشكل مأساوي. كم عدد الأطفال الآخرين الذين يجب أن يصبحوا أيتاماً قبل أن يتخذ المجلس إجراءً؟ ألا يكفي مقتل أكثر من 170 صحفياً في غزة؟ كم عدد الصحفيين الآخرين الذين يجب أن يموتوا قبل أن يتصرف المجلس؟

لقد قتلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في عام واحد عدداً من الصحفيين يفوق عدد أولئك الذين قُتلوا في الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام مجتمعين. أين أولئك الذين يدعون أنهم مدافعون عن حقوق الإنسان وحرية التعبير؟ لماذا هم صامتون أمام هذه الفظائع؟ ألا يكفي مقتل ما لا يقل عن 326 من عمال الإغاثة - وهو أعلى رقم مسجل في التاريخ؟ كم عدد الذين يجب أن يضحوا بأرواحهم قبل أن يقرر المجلس فرض عقوبات؟ ألا يكفي مقتل أكثر من 1 000 من العاملين في مجال الصحة؟ كم عدد الذين يجب أن يُقتلوا قبل أن يتخذ المجلس إجراءات حاسمة؟ ألا يكفي أنه تم تهجير قسري لجميع سكان غزة تقريباً الذين يواجهون الآن المجاعة، وقد استسلم بعضهم بالفعل للمجاعة؟ كم عدد الذين يجب أن يموتوا جوعاً قبل أن يستجيب المجلس؟ وعلى مدار العام الماضي، اتخذ المجلس أربعة قرارات. وأجريت مفاوضات. وأطلقت النداءات من كل ركن في العالم. ومع ذلك، لم يوقف أي شيء آلة القتل الإسرائيلية في غزة، والسبب واضح بشكل مؤلم: فالقادة الإسرائيليون يعملون وهم على دراية تامة بأنهم يتمتعون بالإفلات من العقاب. إنهم يتمتعون بالحصانة. وهم على يقين من أن مجلس الأمن، المكلف بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين بموجب

تشمل طفلاً أو أما مرضعة أو معيل أسرة. وفقدان كل واحد منهم يعني ألماً شديداً للأقارب الناجين.

لا يسع الناس إلا أن يتساءلوا: هل حياة الفلسطينيين لا تعني شيئاً؟ مع وصول عدد القتلى إلى 44 000 شخص، هل هناك ولو ذرة تعاطف من الولايات المتحدة؟ كم من الأرواح يجب أن تزهق قبل أن يفيقوا من غفوتهم المفتعلة؟ في المستقبل، عند النظر إلى الوراء، سيجد الناس صعوبة في فهم ما حدث. أن مجلس الأمن مكلف بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن غير المفهوم لماذا أصرت الولايات المتحدة طوال العام الماضي على جعل المجلس عاجزاً عن القيام بدوره، مما أدى إلى شلّه. وتزعم الولايات المتحدة أنها تبذل جهوداً دبلوماسية موازية، ووعدت مراراً وتكراراً بإحراز تقدم قريباً في المفاوضات. ومن غير المفهوم إذن لماذا لم تشهد المفاوضات الدبلوماسية المزعومة أي تقدم حتى الآن. لماذا يُسمح لإسرائيل بمواصلة عملياتها العسكرية بينما تضع باستمرار شروطاً جديدة للمفاوضات؟ في المستقبل، عند النظر إلى الوراء، سيشعر الناس حتماً بالسخط. لقد انتهكت إسرائيل بشكل صارخ كل الخطوط الحمراء في القانون الدولي الإنساني، وتسببت أفعالها في كارثة إنسانية غير مسبوقة. ولكن حتى مع اقتراب المجاعة في غزة، يبدو أن الولايات المتحدة قادرة دائماً على إيجاد مبرر للدفاع عن إسرائيل. وهذا يمثل تشويهاً وتطبيقاً انتقائياً للقانون الدولي الإنساني. وما فتئ الناس يكتشفون إلى أي مدى يمكن أن تصل ازدواجية المعايير، وإلى أي مستوى يمكن أن ينحدر المرء. لا عجب أن يشعر الناس بالغضب. وينبع سخط الناس أيضاً من استمرار الولايات المتحدة في توريد الأسلحة الذي غدا عاملاً حاسماً في إطالة أمد الحرب، مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا والكثير من الدمار.

ودعا ممثل الولايات المتحدة في وقت سابق في بيانه إلى إطلاق سراح الرهائن. لقد كان موقفنا واضحاً جداً منذ البداية: يجب إطلاق سراح جميع الرهائن، ويجب التوصل إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. فكلالهما عاملان مهمان. يجب ألا تكون هناك شروط. لا يمكن ربط أحدهما بالآخر. لقد أظهرت الوقائع أن العمليات العسكرية

لقد أدى استخدام الولايات المتحدة المتكرر لحق النقض إلى انحدار سلطة مجلس الأمن والقانون الدولي إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، ولكن لم يفت الأوان بعد للاعتراف بالأخطاء التي ارتكبت واتخاذ إجراءات تصحيحية. وندعو الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها بجدية كعضو دائم في المجلس. يجب على الولايات المتحدة أن تتوقف عن السلبية والمراوغة والمماطلة المتعمدة. ينبغي للولايات المتحدة أن تبدي شعوراً بالمسؤولية وتدعم المجلس في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق وقف إطلاق النار وإنقاذ الأرواح واستعادة السلام.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد صوتت سلوفينيا مؤيدة مشروع القرار (S/2024/835)، مع التركيز على المطالبة بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار.

ونشكر غيانا، المنسقة، على توجيهها التقدير لجهود الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، ونشكر الأعضاء العشرة الآخرين في مجلس الأمن على تعاونهم الممتاز في تقديم مشروع القرار.

منذ بداية الحرب في غزة قبل أكثر من عام، ما فتئت سلوفينيا تدعو باستمرار إلى صوت قوي وموحد من المجلس بشأن هذه القضية. لقد دعمنا كل الجهود المبذولة لإيجاد تلك الاستجابة الموحدة. ولا جدال في أن المجلس هو الهيئة الرئيسية المنوط بها صون السلم والأمن الدوليين. وتقع مسؤولية المساهمة في ذلك على عاتق كل دولة عضو. وباعتبارنا عضواً منتخباً، فقد تزايد إحساسنا بالمسؤولية.

لقد جلبت الحرب آلاماً ودماراً، ومواجهات وصدمات، وقيوداً واعتداءات على الأمم المتحدة وانتهاكات للقانون الدولي. فمن الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى الهجمات التي لا هوادة فيها على المدنيين والقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية في غزة، بما في ذلك حصار شمال غزة والعوائق غير المسبوقة لعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

كان سيغدو الرد الوحيد، ولا يزال، وقفًا فوريًا ودائمًا لإطلاق النار. يجب أن يكون إيصال المساعدات الإنسانية متناسبًا مع الاحتياجات، لا سيما في شمال القطاع حيث تلوح المجاعة في الأفق.

وينبغي إطلاق سراح جميع الرهائن فورًا ودون قيد أو شرط. وقد نص مشروع القرار على هذا الطلب المحدد بعبارة لا لبس فيها. وتأسف فرنسا، التي لا تزال رهينتان من رعاياها في غزة، لعدم قدرة مجلس الأمن على جعل هذا الطلب ممكنًا. لم تتوقف فرنسا، ولن تتوقف، عن إدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. يجب على مجلس الأمن أن يحذو نفس الحذو وأن يفعل ذلك بشكل لا لبس فيه. كما يجب على المجلس أن يعمل على التنفيذ الملموس لحل الدولتين على أساس المعايير المتفق عليها. يجب أن تكون هناك ضمانات أمنية للإسرائيليين. كما يجب أن نعمل من أجل إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة ومتواصلة جغرافيًا للفلسطينيين. ستواصل فرنسا سعيها نحو تحقيق هذه الأهداف.

السيد مونتالبو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعلن تصويت إكوادور مؤيدة لمشروع القرار الذي نظرنا فيه للتو (S/2024/835)، وهو قرار شاركت إكوادور في تقديمه، إلى جانب الأعضاء المنتخبين الآخرين، لأنها تشاطر مجلس الأمن الشعور بالحاجة الملحة إلى أن يتصرف مجلس الأمن مرة أخرى لوقف الحرب وتحرير الرهائن الذين ما زالت حماس تحتجزهم ومعالجة الحالة الإنسانية الكارثية للسكان المدنيين في غزة، التي تقف على شفا مجاعة.

وللمرة الثانية هذا العام، أخذ الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن على عاتقهم تحدي صياغة نص يحظى بموافقة جميع أعضاء المجلس ويتيح للمجلس الوفاء بمسؤوليته في مواجهة حالة ملحة. إن مشروع القرار هو ثمرة عملية تفاوض طويلة شارك فيها جميع أعضاء المجلس ونسقتها غيانا بمهارة ولياقة. أنا ممتن لوفدهم.

ويدعو النص الذي نظرنا فيه في المجلس إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة للسكان المدنيين. وتشاطر هذه المطالب الغالبية

الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تمثل الحرب كل ما يناهضه ميثاق الأمم المتحدة. إننا نأسف لاستخدام حق النقض، لا سيما وأن الحرب بأثرها الإنساني وآثارها الممتدة ترقى إلى تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين.

إننا نقدر أيما تقدير العمل الذي قامت به مصر وقطر والولايات المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في الميدان. وكما ذكرنا بوضوح عند اتخاذ القرار 2735 (2024) (انظر S/PV.9650)، نعتقد أن النداءات التي يطلقها المجتمع الدولي والجهود التي يبذلها الوسطاء والجهود ذات الطابع الثنائي مترابطة وينبغي أن يعزز بعضها بعضًا.

يجب أن تنتهي المعاناة في غزة. يجب أن تنتهي معاناة الناس في فلسطين وإسرائيل ولبنان والمنطقة ككل. يجب أن يكون هناك وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار. يجب إطلاق سراح الرهائن. ويجب توسيع نطاق المساعدات الإنسانية. لقد استمعنا إلى عدد كبير من الإحاطات التي توضح بجلاء: يجب أن نتحرك الآن. تقع على عاتق المجلس مسؤولية الرد على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. هناك جيل كامل من الأطفال في غزة الذين نخذلهم. لقد فقدوا عائلاتهم ومجتمعاتهم ومدارسهم وأصدقائهم وطفولتهم. هذه حرب يمكن للمجلس، بل يجب عليه أن يوقفها بمطالبة موحدة وصريحة بوقف إطلاق النار. هذه هي الخطوة الأولى نحو تحقيق حل شامل للنزاع، وهي خطوة أولى نحو منح هؤلاء الأطفال مستقبلًا.

وستدعم سلوفينيا اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل السلام، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي للسلام والالتزام بتحالف عالمي لتنفيذ حل الدولتين، حتى تتمكن الأجيال القادمة في إسرائيل وفلسطين من العيش جنبًا إلى جنب في سلام وأمن وازدهار.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تشكر فرنسا أعضاء مجلس الأمن المنتخبين على إعداد مشروع القرار (S/2024/835). وترى أنه من المؤسف جدا أنه لم يتسن اعتماد مشروع القرار اليوم.

إن الحالة الإنسانية في قطاع غزة كارثية ومستمرة في التدهور. ويجري الدوس على القانون الدولي الإنساني. وفي ظل هذه الظروف،

بينما نُقِرَ بالجهود المتواصلة التي أبداها المجلس وتبلورت في اتخاذ أربعة قرارات حتى الآن - وهي القرارات 2712 (2023)، 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024) - فإنه من المؤسف أن الأطراف المتنازعة لم تلتزم بالكامل ببندوها المعنية.

وقد جلب اتخاذ القرار 2735 (2024) في 10 حزيران/يونيه، تفاؤلاً متجدداً بأن الجهود الدبلوماسية قد تُفضي إلى اتفاق يحقق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، ويضمن الإفراج عن الرهائن، ويوفر توزيعاً فعالاً للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع في قطاع غزة، ويؤسس لإطار إعادة إعمار غزة ويبدأ في تنفيذ حل الدولتين. للأسف، كانت هذه العملية بطيئة، بدون أي تقدم ملموس، وفي كل يوم يمر، نشهد المزيد من الوفيات والمعاناة.

لذلك، وفي ضوء العديد من التقارير الإنسانية والأمنية المروعة عن الحالة في قطاع غزة، انضمت سيرايليون إلى مبادرة العشرة المنتخبين للحصول على نص يطالب بشكل واضح بوقف إطلاق نار فوري وغير مشروط، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

كما طالب النص الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي، وتوفير إمكانية وصول السكان المدنيين في قطاع غزة إلى الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية الضرورية لبقاءهم، مع الاعتراف بدور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تيسير وتوزيع المساعدات على المدنيين. كان من الممكن أن يدفع اعتماد هذا النص الطرفين في النزاع إلى اللجوء بالتزاماتهما القانونية والسياسية والأخلاقية والإنسانية تجاه المدنيين في قطاع غزة والرهائن الذين تحتجزهم حماس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكان من الممكن أن يكون هذا مساراً للعدالة وتنفيذ المساءلة. وكان سيتمكن المجلس من تأكيد دوره والتكاتف بقوة لإنقاذ الإنسانية من الدمار.

مع ذلك، لن نياس: تظل سيرايليون ملتزمة بدعم أي جهود سياسية ودبلوماسية جدية وموثوقة من شأنها في نهاية المطاف معالجة النزاع المزمع.

الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما تضمن مشروع القرار متطلبات أخرى على قدر كبير من الإلحاح والأهمية، مثل ضرورة تنفيذ القرارات القائمة التي تم اتخاذها في الأشهر الأخيرة والالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني. ويتضمن النص أيضاً إدانة لجميع الأعمال الإرهابية، التي تشمل ضمناً تلك التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واحتجاز الرهائن. إن بلدي، مرة أخرى، يستتكر هذه الأعمال غير المقبولة، التي هي السبب المباشر للحرب التي دمرت غزة منذ ذلك الحين.

في مثل هذا الحالة المعقدة، من المستحيل أن يكون النص مثالاً في نظر الجميع. فالإكوادور، على سبيل المثال، تفضل اعتماد مشروع قرار يتضمن إدانة صريحة لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الإرهابية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأصوات الـ 14 المؤيدة لمشروع القرار توضح أن مشروع القرار الذي طرحه العشرة المنتخبين على المجلس للنظر فيه متوازن وحسن التوقيت. ومن المؤسف أنه لم يتم اعتماده بسبب تصويت أحد الأعضاء الدائمين ضده.

السيد سوا (سيرايليون) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر غيانا، منسقة الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن الحالة في غزة (S/2024/835)، على جهودها الجديرة بالثناء والدؤوبة في تيسير المفاوضات. نشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم ومرونتهم في المفاوضات.

صوّتت سيرايليون مؤيدة مشروع قرار العشرة المنتخبين بشأن الحالة في غزة من أجل وقف إطلاق النار، والأهم من ذلك لإنقاذ الأرواح. ولذلك، فإننا نأسف بشدة لعدم اعتماد مشروع القرار، على الرغم من أن 14 عضواً من أعضاء المجلس، أي الأغلبية الساحقة، صوتوا مؤيدين لاعتماده.

بعد مرور ثلاثة عشر شهراً من النزاع في قطاع غزة، ومع سقوط أكثر من 43 500 قتيل ومئات الآلاف من الجرحى ونحو 1,7 مليون نازح داخلياً وتحمل النساء والأطفال والشباب وطأة النزاع، فقد طال انتظار مجلس الأمن، استرشاداً بميثاق الأمم المتحدة، لاتخاذ خطوة مناسبة لإنهاء المذبحة في قطاع غزة.

الآلاف من المدنيين. إننا نراقب الوضع عن كثب وسنواصل فضح الانتهاكات والمسؤولين عنها، وبالخصوص الولايات المتحدة. لدينا التزام بمواصلة تعزيز أصوات الشعب الفلسطيني، الذي يطالب بالسلام والازدهار والعدالة. لا يمكن للولايات المتحدة أن تقف في طريق ذلك. آمل أن يكون الأعضاء قد أدركوا أن ما سبق كان اقتباساً شبه حرفي من بيان الممثل الدائم للولايات المتحدة أمس (انظر S/PV.9786) في شرح التصويت على مشروع القرار بشأن السودان (S/2024/826). نرى أن الاقتباس مناسب جداً. نود أن نشكر زملائنا الأمريكيين على تجنبنا الحاجة لإعداد معظم بياننا في شرح التصويت بفضل بيانهم أمس.

سأنتقل الآن لمخاطبة زملائي الأمريكيين.

اليوم، أظهرت الولايات المتحدة بشكل قاطع أنها تتحمل المسؤولية الكاملة عن وفاة عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء وحرمان اللاجئين ومعاملة الرهائن والفلسطينيين المحتجزين بشكل غير قانوني. كان من المثير للاهتمام الاستماع إلى بيان الممثل الأمريكي اليوم بعد التصويت. على سبيل المثال، قال إن مشروع القرار لا يتضمن بنداً بشأن الإفراج عن الرهائن، في حين أنه يحتوي على مثل هذا البند. ربما كان ينبغي للممثل الأمريكي أن يقرأ مشروع القرار قبل أن يصوت معارضا له. كما ادعى أن مشروع القرار لا يتضمن إدانة للهجمات التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. أود أن أذكر زملاءنا الأمريكيين أن الولايات المتحدة هي التي استخدمت الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الذي يدين هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (S/2023/773) في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (انظر S/PV.9442).

تطرح الولايات المتحدة نفسها كحليف رئيسي، ليس لإسرائيل فحسب، ولكن أيضاً لدول العالم العربي، ومع ذلك صوتت معارضة مشروع قرار يصب في مصالح جميع العرب ويدعمه العرب أنفسهم. كان بإمكاننا، بتبني مشروع القرار، أن نطالب إسرائيل بوقف هجماتها القاتلة في غزة والضفة الغربية وكبح عدوانها المستمر ضد لبنان وسورية. كان بإمكاننا بعث رسالة واضحة إلى الأطراف لوقف العنف والتحرك نحو تسوية سياسية ودبلوماسية للقضية الفلسطينية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر غيانا وأعضاء المجلس المنتخبين الآخرين على شجاعتهم التي أظهروها وجهودهم في دعم مشروع القرار الذي تم طرحه للتصويت اليوم (S/2024/835). لقد دعمنا الوثيقة، ونثني على الأعضاء المسؤولين في المجلس الذين، مثلنا، يفهمون الحاجة إلى وقف إطلاق نار فوري وغير مشروط في غزة كعنصر أساسي للاستقرار العام في المنطقة.

أود الآن أن أطلب من زملائي الاستماع بعناية إلى الجزء التالي من بياني. وعندما أنتهي، سأشرح السبب.

إننا مصدومون لأن الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد الجهود الرامية لإنقاذ أرواح الفلسطينيين والإسرائيليين. ومع ذلك، ربما لا ينبغي أن نَفْجأ. فعلى مدى شهور، مارست الولايات المتحدة العرقلة والتضليل، معترضة عمل المجلس الذي كان يهدف إلى معالجة الوضع الكارثي في غزة، ومتملقة لأحد أطراف النزاع لتحقيق أهدافها السياسية على حساب أرواح الفلسطينيين. اليوم، كان من الممكن أن يتكاتف المجلس للدعوة إلى وقف إطلاق نار شامل، وحماية المدنيين، وإيجاد حل لمجمل المسائل الإنسانية المعقدة التي تواجه الفلسطينيين. تدعي الولايات المتحدة أنها تقف مع الشعب الفلسطيني، ومع ذلك، فقد استخدمت حق النقض معارضة مشروع قرار تدعمه الغالبية العظمى من دول المنطقة ويصب في مصالح المنطقة. كان من الممكن أن نطالب اليوم بوقف إطلاق نار فوري وغير مشروط ودائم في غزة، بالإضافة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. إنه لأمر غير مبرر أن تقف الولايات المتحدة بخبت في طريق المطالبات بالإجراءات التي يمكن أن تنقذ الأرواح في أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

لا نحتاج إلى محاضرات من الولايات المتحدة بشأن النفاق. فالنفاق هو ما تمارسه الولايات المتحدة يومياً في سياق العديد من النزاعات، حيث تدوس على سيادة الدول، وتتدخل بشكل صارخ في شؤونها الداخلية، وتقرض قواعدها الخاصة. ونتيجة لذلك، قُتل عشرات

وقطر - لم يُنفذ القرار 2735 (2024) بعد. ولا تزال جمهورية كوريا تأمل في أن تؤدي تلك الجهود الدبلوماسية إلى نتيجة مثمرة تحقق وقفاً فورياً لإطلاق النار، إلى جانب إطلاق سراح جميع الرهائن.

وكما أشرنا مراراً وتكراراً، لا يمكن للجهود الإنسانية في ظل هذا الصراع المسلح المتواصل في غزة أن تحقق نتائج جوهريّة. إن وقف إطلاق النار الفوري ليس خياراً فحسب، بل هو السبيل الوحيد لإنقاذ الأرواح في غزة. ولذلك السبب بدأ الأعضاء العشرة المنتخبون في المجلس، بما في ذلك جمهورية كوريا، مبادرة جديدة تطالب بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة، وبالتوازي مع ذلك، تطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ومن المؤسف أن مشروع القرار لم يحصل على الدعم اللازم لاعتماده اليوم. غير أننا نعتقد أن جميع أعضاء المجلس يتفقون على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، على الرغم من أنه قد تكون لدى الأعضاء وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية الوصول إلى ذلك الهدف. لذلك، لن تفقد جمهورية كوريا الأمل في وقف إطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن في أقرب وقت ممكن.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لغيانا على دورها الهام في الدفع قدماً بهذه المبادرة الهامة للتوصل إلى قرار.

لقد مرّ أكثر من 400 يوم منذ أن قتلت حماس وآخرون أكثر من 200 1 إسرائيلي واحتجزت أكثر من 200 رهينة، وهو ما تدينه اليابان بشدة. وحتى الآن، لم يبدِ الدمار في غزة أي علامات على التراجع، مع سقوط عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين وعدد مروع من القتلى في صفوف موظفي الأمم المتحدة وعمال المساعدة الإنسانية ونزوح جماعي. ونظراً للحالة المتفاقمة باستمرار، كان يمكن لمشروع القرار (S/2024/835)، لو أنه اعتمد، أن يكون إعلاناً ضرورياً للغاية من قبل مجلس الأمن، يطالب بوقف فوري لإطلاق النار وبالإفراج الفوري عن جميع الرهائن. وكان من الممكن أن يبعث اعتماده أيضاً برسالة قوية تدعو إلى توسيع نطاق المساعدات الإنسانية بشكل كبير في جميع

إن اعتراض الولايات المتحدة القاسي والخبيث على مطلب بسيط من مجلس الأمن لإنقاذ أرواح البشر هو عمل غير مبرر وغير إنساني. ليس لدينا شك في أن الإسرائيليين أنفسهم لديهم مصلحة في إنهاء دوامة العنف. إننا نرفض بشكل قاطع محاولات تقديم أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 كنقطة انطلاق للأحداث الدموية الحالية في المنطقة. فالأسباب أعمق بكثير وهي مرتبطة بالظلم التاريخي المستمر حيث تم منح أحد الطرفين فرصة لإقامة دولته بينما تم رفض الحق نفسه للطرف الآخر.

سنظل مصممين على مطالبتنا بإنهاء العنف ضد الفلسطينيين. دون أدنى شك، سنواصل تسليط الضوء على الانتهاكات والنفاق التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع الحالة. لن نسمح للولايات المتحدة بإسكات المجلس بأكمله بيديها في محاولة لتعزيز إسرائيل في عملياتها القاسية. من واجبنا المشترك أن نضمن أن تُسمع أصوات الغالبية العظمى من الناس في العالم، الذين يطالبون بإنهاء دوامة العنف، وحل عادل للقضية الفلسطينية بناءً على المعايير القانونية المتفق عليها دولياً، وعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

يجب أن نعمل على جلب السلام والاستقرار والازدهار إلى الشرق الأوسط. ولا أحد، بما في ذلك الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى التي تدعمها، يملك الحق في عرقلة تلك التطلعات المشروعة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): منذ اتخاذ القرار 2735 (2024) في حزيران/يونيه، كان مجلس الأمن يأمل في إتمام اتفاق لتحقيق وقف إطلاق نار فوري وإطلاق سراح جميع الرهائن في غزة وكان يتوقع ذلك. وبصفتي رئيس المجلس في حزيران/يونيه، أتذكر كم كان جميع أعضاء المجلس يتطلعون بشدة إلى التنفيذ السريع لمشروع القرار هذا (S/2024/835)، الذي يحث الطرفين، ولا سيما حماس، على قبول الاتفاق المقترح. ومنذ ذلك الحين، مرت خمسة أشهر، وجلب الصراع المزيد من الموت والبؤس والدمار للمدنيين الفلسطينيين والرهائن الإسرائيليين. ومن المخيب للأمل بشدة أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها الوسطاء - الولايات المتحدة ومصر

أنحاء القطاع، ولا سيما للفلسطينيين الأكثر ضعفاً في الشمال. لذلك، انضمت اليابان إلى جميع الأعضاء المنتخبين الآخرين كمشاركة القيام بصياغة مشروع القرار هذا وصوتت تأييداً لاعتماده.

ومن المؤسف للغاية أننا لم نتمكن من التوصل إلى نص يمكن أن يقبله جميع أعضاء المجلس. غير أن الآن ليس الوقت المناسب لتبادل الاتهامات بشأن استمرار هذا الكابوس. فعوضو المجلس الذي لم يتمكن من دعم مشروع القرار يعمل بلا كلل لإنهاء المعاناة في غزة، وتواصل اليابان دعم جهودها الدبلوماسية.

وعلى الرغم من انتكاسة اليوم، يجب ألا نتوقف عن العمل لتحسين الحالة الكارثية في الميدان. اليوم هو اليوم العالمي للطفل. ولكن، بدون تحركنا الجماعي، سيستمر أطفال غزة - مستقبل غزة - في دفع الثمن الباهظ لهذا الصراع. ويجب على المجلس أن يضع محنتهم نصب عينيه ونحن نعمل على تحقيق وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره. وتظل اليابان ملتزمة بتحقيق تلك الغاية، سواء هنا في المجلس أو من خلال القنوات المتعددة الأطراف والثنائية أيضاً.

وأيضاً أن أشدد على الالتزام القوي لمجموعة الأعضاء المنتخبين بالعمل الموحد من قبل المجلس. ويمكنها مواصلة التعويل علينا في العمل المستقبلي لتعزيز السلام والأمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفي المنطقة ككل.

إن الحالة ملحة. ففي غزة، يتعرض المدنيون للأعمال العدائية والنزوح المستمر والأوبئة وخطر المجاعة الوشيكة، في حين أن نظام المستشفيات قد دُمّر بالكامل تقريباً. ويقع على عاتق إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، واجب ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

السيدة بايريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر جميع

الأعضاء المنتخبين، ولا سيما منسقنا، غيانا، على جهودهم الدؤوبة لصالح اتخاذ المجلس إجراءً عاجلاً وضرورياً. وأشكر جميع الأعضاء الذين أيدوا مشروع قرارنا (S/2024/835). لقد صوتت سويسرا، بوصفها مشاركة في القيام بالصياغة بشأن مشروع القرار هذا، مؤيدة اعتماده، وتأسف على أنه لم يعتمد بسبب استخدام أحد الأعضاء الدائمين حق النقض.

فبعد مرور أكثر من خمسة أشهر على اعتماد القرار 2735 (2024)، أعاد مشروع القرار هذا التأكيد على التزامنا بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار وبالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين بشكل آمن وسريع ومن دون عوائق.

وتكرر سويسرا التأكيد على أن التزامات الأطراف في هذه المسألة مستمرة بغض النظر عما إذا كان المجلس اتخذ قرارات أم لا. وقد

يجب على المجلس أيضاً أن يعمل، وفقاً لولايته، على تحقيق وقف إطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن وحماية المدنيين، بما في ذلك الذين يعملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ولا سيما موظفي الأمم المتحدة. ويجب وضع حد للمعاناة الإنسانية ووقف تصاعد العنف في المنطقة وإرساء أسس الحل المتمثل في قيام دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وستواصل سويسرا دعم جميع الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه.

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): بعد

خمس أسابيع من المفاوضات المكثفة وتصويت 14 عضواً في المجلس تأييداً لاعتماد مشروع القرار (S/2024/835) الذي قدمته الدول الأعضاء المنتخبة في المجلس للبت في الحالة المروعة في غزة، تأسف غيانا أسفاً بالغاً على أننا لم نتمكن من اعتماده اليوم. وكان الهدف الرئيسي من مشروع القرار هو معالجة بعض المسائل الأكثر أهمية التي تبرز حالياً في الحرب الإسرائيلية على غزة المستمرة منذ أكثر من عام. وتشمل تلك المسائل الحرجة الفظائع المستمرة على نطاق وكثافة تتسبب في ارتفاع عدد القتلى بشكل يومي، والتي تجاوزت

إن استمرار البؤس المطلق لا يمكن - ويجب ألا يكون - مصير الفلسطينيين. يجب أن تنتهي معاناتهم. يجب أن يروا المجلس يزرع بذور السلام. ويجب أن يروا مجلس الأمن يعطي فرصة للسلام. لقد تبدد هذا الأمل اليوم، ولكنه لم يُزال. فستواصل غيانا العمل مع زملائها الأعضاء في المجلس لمحاولة تحقيق ما لم تتمكن من تحقيقه اليوم. فعدم المحاولة ببساطة ليس خياراً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر غيانا والدول الأعضاء العشرة المنتخبة في مجلس الأمن على عملها الدؤوب بشأن مشروع القرار S/2024/835. لقد صوتت المملكة المتحدة لصالح مشروع القرار هذا كتعبير عن تصميمها على إنهاء هذه الحرب ووقف المعاناة في غزة وتأمين الإفراج الفوري عن الرهائن. وتظل المملكة المتحدة مصممة على دعوتها لوقف فوري لإطلاق النار، والإفراج الفوري عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس بقسوة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، واتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأزمة الإنسانية.

إن تدهور الوضع الإنساني في غزة أمر كارثي وغير مقبول. غزة كلها معرضة لخطر المجاعة، ومن المحتمل أن تكون المجاعة وشيكة في بعض المناطق. ومع ذلك، فإن المساعدات التي تصل إلى المدنيين لا تزال غير كافية تماماً للتخفيف من هذه الكارثة المستمرة. إن المصاعب التي تفوق التصور والتي يواجهها المدنيون في غزة بالفعل سوف تزداد سوءاً مع اقتراب فصل الشتاء. يجب على إسرائيل اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من حدة هذه الأزمة. يجب احترام القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف.

ونأسف لعدم تمكن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. لكننا نظل ملتزمين بالرؤية الواردة في نص مشروع القرار. وسنواصل السعي، إلى جانب شركائنا، لإنهاء هذه الحرب وتأمين إطلاق سراح الرهائن وتأمين زيادة كبيرة في المساعدات وحماية المدنيين.

الآن 43 000، واستمرار أسر الأشخاص الذين أُسروا من إسرائيل في الهجوم الوحشي الذي وقع في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، والحالة الإنسانية التي يبدو أنها وصلت إلى الحضيض، ولكنها لا تزال تتفاقم بطرق لا يمكن تصورها.

وقد استجاب مشروع القرار الذي نظر فيه للتو لتلك المسائل الحرجة، مستنداً إلى الإطار الملزم قانوناً الذي أنشأه المجلس من خلال القرارات الأربعة السابقة التي اتخذت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. والأهم من ذلك، كان من شأن مشروع القرار أن يذهب إلى أبعد من ذلك بإضافة عدة أبعاد حاسمة إلى ذلك الإطار. وتشمل تلك الأبعاد، ولأول مرة، دعوة لا لبس فيها إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة وتأكيد على مركزية دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الاستجابة الإنسانية في غزة، علاوة على تأكيد على أن احترام محكمة العدل الدولية ووظائفها أمر أساسي للقانون الدولي والعدالة الدولية ولنظام دولي قائم على سيادة القانون.

وسعى مشروع القرار، متفكراً في نهاية الحرب والاستثمارات الضخمة التي ستكون مطلوبة لإعادة الإعمار، إلى الإسهام في التخطيط لما بعد انتهاء الحرب وذلك من خلال الطلب من الأمين العام إعداد تقرير شامل يتضمن تقييماً لاحتياجات غزة على المدى القصير والمتوسط والطويل. لذلك من المخيب للأمل بشدة أن هذه المساهمات البناءة لم يكن من الممكن إضافتها إلى الإطار الملزم قانوناً الموجود بالفعل بشأن الحرب في غزة.

لقد قال كثيرون إن الإبادة المستمرة للشعب الفلسطيني هي وصمة عار كبيرة في ضميرنا الإنساني الجماعي. واليوم أتحت الفرصة للمجلس للبدء في محو هذه الوصمة من خلال المطالبة بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار. ولكن على الرغم من جهودنا الحثيثة والدعم شبه العالمي للسير في هذا الاتجاه أعيق المجلس مرة أخرى بسبب حق النقض. وتأمل غيانا ألا يُعتبر عجز المجلس عن اعتماد مشروع القرار من قبل أولئك الذين يريدون مواصلة هذه الحرب رخصة لمواصلة قتل وتجويع وتشويه المدنيين الأبرياء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر

على أخذ الكلمة. يجب فقط أن أرد بإيجاز شديد على بعض التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي. اسمحوا لي أن أقول، كما قلت مراراً وتكراراً، إن روسيا ليست في وضع يسمح لها بأن تعتبر أي دولة وحدها هي المسؤولة عن مقتل وقتل المدنيين، في حين أنها تمطر كل يوم شعب أوكرانيا بمئات القذائف والقنابل والطائرات المسيّرة، وتشن بعض أكثر الهجمات وحشية وهمجية مما شهدتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وسنواصل تكثير العالم بتلك الهمجية التي يقرّفها عضو دائم في مجلس الأمن، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. ولذلك أود أن أقول لزميلي الروسي أن عليه أن يفكر مرتين قبل أن يتهم أي شخص بالنفاق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة

للإدلاء ببيان آخر.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتوخى

الإيجاز. أريد أن أسأل ممثل الولايات المتحدة سؤالاً مجازياً - وهو ليس مضطراً للإجابة عليه. هل لديه أي سردية أخرى غير تلك التي قدمها اليوم؟ عندما نستمع إلى ما يقوله، يتولد لدينا انطباع بأننا نشاهد فيلم "يوم جرد الأرض".

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن

دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد بامية (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): ليس هناك حق في

القتل الجماعي للمدنيين. وليس هناك حق في تجويع شعب مدني بأكمله. وليس هناك حق في تهجير شعب بالقوة. وليس هناك حق في ضم الأراضي. ومع ذلك، هذا ما تفعله إسرائيل في غزة. هذه هي أهداف حربها. وهذا هو ما يسمح لها غياب وقف إطلاق النار بالاستمرار في القيام به. إن الهجوم الإسرائيلي الشامل على الشعب

الفلسطيني والأرض الفلسطينية يتعلق بكل شيء ما عدا الرهائن. إذا كان بوسع عائلات الرهائن أن ترى ذلك، فكيف يمكن لأي شخص في هذه القاعة أن يدعي غير ذلك؟

وقف إطلاق النار سيمكننا من إنقاذ الأرواح - جميع الأرواح. كان هذا صحيحاً قبل عام، وهو صحيح أكثر اليوم. إن وقف إطلاق النار لا يحل كل شيء، ولكنه الخطوة الأولى نحو حل أي شيء. فما هو جواب أولئك الذين لا يزالون غير راغبين الآن، بعد كل هذا الموت والدمار، في الدعوة إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار؟ هل هو القبول بأن القتل ينبغي أن يستمر حتى نحل كل شيء، بينما نتفرج ونحن لا نحل شيئاً؟

لقد سمعنا مراراً وتكراراً في هذه القاعة بيانات من جميع الأعضاء، دون تمييز، عن حماية المدنيين، وعن رفض التهجير القسري وتجويع السكان الفلسطينيين، وعن رفض الضم والتدمير المتعمد والتصعيد الإقليمي. واتفق الجميع حول هذه الطاولة على هذه الأهداف. ومع ذلك فما نحن هنا، بعد مقتل 44 ألف فلسطيني - وهذا عدد من تم حصرهم. فلم يتم تحديد مصير آخرين كثيرين. سوف نستعيدهم يوماً ما في مقابر جماعية تحت الأنقاض وسنكتشف الأعداد الحقيقية لهذا الرعب، وسيكون هناك الكثير ممن لن نستعيدهم أبداً.

المجاعة تلوح في أفق جميع أنحاء غزة، وهذه حقيقة واقعة في شمال غزة. لقد نزح مليوناً شخص - ولا يزالون مطاردين حتى وهم في الخيام. لقد تم تدمير غزة بالكامل - وتدمير كل متطلبات الحياة فيها. كما أن هناك حرباً مستمرة على لبنان وشعبه وسيادته.

ماذا يعني أن يعلن أعضاء المجلس كل هذه المبادئ، وأن يكرروا رفضهم لأفعال إسرائيل ثم يحمون إسرائيل من عواقب أفعالها، وبذلك يسمحون لها بفعل ما نطلب منها التوقف عن فعله تحديداً؟

يجب ألا يعتاد العالم على موت الفلسطينيين ورؤية الأطفال الفلسطينيين يتضورون جوعاً ورؤية الأمهات يحملن أطفالهن من مكان إلى آخر مهجرين قسرياً. يجب ألا نصبح معتادين على رؤية الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني يُقتلون. ويجب ألا نعتاد على

كثير من الناس والعديد من الحكومات حول العالم يقولون الأشياء الصحيحة ويحاولون القيام بالأشياء الصحيحة. وهنا يجب أن نعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس العشرة المنتخبين على جهودهم الدؤوبة التي بذلوها منذ أكثر من عام حتى الآن وفي الشهر الحالي. كنا جميعاً نأمل أن يؤدي القرار 2735 (2024) إلى وقف إطلاق النار. ويمكننا مناقشة من المسؤول عن عدم حدوث وقف إطلاق النار. بالنسبة لنا، من الواضح جداً أن إسرائيل لم تكن لديها النية أبداً لقبول وقف إطلاق النار وأنها وجدت كل الأسباب لعدم وقف إطلاق النار. نشكر غيانا على جهودها في تنسيق مبادرة الأعضاء العشرة المنتخبين. ونشكر جميع الذين صوتوا لصالح مشروع القرار. ونتفق مع ممثلي مالطة والجزائر على أن هذا هو الحد الأدنى الذي تقتضيه الأخلاق والإنسانية والشرعية. وحتى هذا الحد الأدنى تم استخدام حق النقض ضده.

أنا حقاً لا أفهم. يقولون: "لا يمكننا أن نؤيد وقف إطلاق نار غير مشروط". ما يعنيه ذلك الآن، هو في الواقع "أننا مع الحرب". إنهم يقولون: "لا يمكننا أن نريد وقف إطلاق نار غير مشروط لا يطلق سراح الرهائن". فهل هذه الحرب تطلق سراح الرهائن؟ هل تحاول حتى إطلاق سراح الرهائن؟ فما الذي يعنيه ذلك: "نحن نقبل هذه الحرب التي تقتل الرهائن والتي تقتل وتشوه وتروع وتدمر أمة بأكملها؟ متى سيكون هذا كافياً؟ متى نصل إلى النقطة التي نقول فيها: "لا، نحن نعني وقفاً لإطلاق النار الآن؟" ولن نسمح لكم بعدم الاستماع إلينا، وبتجاهلنا، وبإهانتنا، وبالتلاعب بنا؟ يحاول مشروع القرار هذا استعادة الحياة، وإنقاذ الأرواح. وهذه ليست رسالة خطيرة. حق النقض هذا هو رسالة خطيرة - رسالة إلى إسرائيل بأنها تستطيع مواصلة تنفيذ خططها، نفس الخطط التي يعارضونها. والرسائل التي نرسلها مهمة بالفعل. وهذه هي الرسالة الخاطئة، في أسوأ وقت ممكن.

إن إسرائيل مسؤولة عن المدنيين الفلسطينيين الذين تقتلهم. ولا يمكن إغفائها من هذه المسؤولية. إنها تقتلهم عن قصد وتعتمد وبشكل متكرر وعلى نطاق واسع. إنها تجوعهم عن قصد. ولا يمكن لأحد أن ينكر ذلك. لقد جلسنا في هذه القاعة وسمعنا كل وكالة من وكالات الأمم

رؤية الفلسطينيين وهم يُعتقلون ويُختطفون ويُحملون على الشاحنات ليتم تعذيبهم والاعتداء عليهم جنسياً واغتصابهم. حقيقة أننا فلسطينيون لا تجعل هذا الأمر أقل ترويعاً أو فظاعةً. ربما بالنسبة للبعض لدينا الجنسية الخاطئة أو الدين الخاطئ أو لون البشرة الخاطئ. لكننا بشر - ويجب أن نُعامل كبشر.

هل هناك ميثاق للأمم المتحدة خاص بإسرائيل ويختلف عن ميثاق الأمم المتحدة الخاص ببقية؟ أخبرونا: هل هناك قانون دولي لهم وقانون دولي لنا؟ هل لهم الحق في القتل، والحق الوحيد لدينا هو في الموت؟

أي جحيم أكثر من ذلك يتعين على إسرائيل أن تفعله حتى يتحرك المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؟ أم أن المجلس سيكون آخر مكان على وجه الأرض لا يستطيع أن يتعرف على تهديد يواجه السلام عندما يراه، وعندما يكون التهديد صارخاً جداً ولا يمكن إنكاره؟ يشهد المجلس محاولة إبادة أمة، وتدمير أمة. والمحاولة ليست حتى مستترة؛ بل على مرأى من الجميع. ومع ذلك لا يتم استخدام ذات الأدوات المصممة للتصدي لهذه الحالات. فأى واحد فيها إذن؟ هل حياة الفلسطينيين لا تستحق الإنقاذ، أم أن لدى إسرائيل رخصة للقتل؟ هل يمكن للمجلس أن يتخذ قرارات فقط ليشهد بعد ذلك على الخرق الصارخ لها؟ هذا العجز الذي يسببه المجلس لنفسه لا بد أن يتوقف. وكما قال ممثل الجزائر، نكرر أن قرارات المجلس ملزمة. ودورها يجب أن يتم إنفاذه. دورها هو تغيير الواقع، وليس تسجيل الانتهاكات من أجل التاريخ ثم السماح لها بالاستمرار.

ولو كانت الجهود الدبلوماسية قد نجحت، لما كنا هنا الآن. نحن نقدر جميع الجهود التي تم الاضطلاع بها وجميع المساعي الدبلوماسية التي بُذلت. ومع ذلك علينا أن ندرك أن الأطفال لا يزالون يتضورون جوعاً في غزة. والعائلات تُقتل. مجتمعات يتم القضاء عليها. ولو كانت تلك الجهود قد نجحت، لما كنا هنا. ولكن ما لا يمكننا أن نقبله هو أن تمتلك إسرائيل حق النقض الذي يعرقل أي محاولات لوضع حد لهذه الحرب، خاصة عندما نعلم ما هي نواياها الحقيقية.

من أبناء شعبنا، واعتُقل الكثير منهم وتعرضوا جميعاً للصدمة والتشريد. لدينا العديد من الأسباب التي تدفعنا لقول غير ذلك، ومع ذلك لا نزال ثابتين على موقفنا: لا يوجد سبب لإلحاق الأذى بالمدنيين، بغض النظر عن جنسيتهم أو أصلهم أو ظروفهم. لكن مواطنينا المدنيين؟ ماذا عن مواطنينا المدنيين؟ إنهم يستحقون الحماية. يجب إنقاذ حياتهم. لا يمكن للناس أن يجلسوا ويطالبوا الفلسطينيين بالسلمية في جميع الظروف ويمكنوا العسكرية الإسرائيلية. لا يمكن فعل ذلك. فإما أن تؤمن بأن العنف طريق مسدود وأنه لا توجد حلول عسكرية، ومن ثم تعمل من أجل الحلول السلمية وترفض الحلول العسكرية، وإما أن تتركها عسكرية. نحن مع طريق السلام، حتى بعد كل ما حدث. ساعدونا أن نصرخ بذلك، ولا تمنعوا ذلك. أوقفوهم. ساعدونا. سيكون المجلس بذلك يساعد الفلسطينيين والإسرائيليين ومنطقتنا والعالم.

هناك عالم يمكن فيه للأطفال الفلسطينيين أن ينمو. لم نولد لنُحتل ونُقتل ونُشرد. هذا ليس قدرنا. هذا ليس مصيرنا. هناك عالم نستطيع فيه أن نعيش وننمو ونرى أطفالنا يكبرون، بلا احتلال ولا قنابل ولا خيام ولا مستوطنات ولا جدران ولا حواجز عسكرية ولا سجون ولا إذلال متواصل ولا قهر ولا بيوت تُهدم ولا بتر للأطراف ولا ألم ولا عذاب. هذا العالم يمكن أن يكون موجوداً اليوم، إذا ما تحركنا. حقيقة أننا لا نتحرك تعني أن كثيرين وكثيرين من الفلسطينيين سيعانون - وسيعاني آخرون. نحن نحاول أن نحقق ذلك. نحن نحاول أن نجد الطريق الذي يقودنا إلى ذلك - إلى الحرية والحياة والسلام. وينبغي أن يكون هذا هو هدفنا المشترك.

هناك عالم لا توجد فيه حرب في الشرق الأوسط؛ يمارس فيه المدنيون الفلسطينيون والإسرائيليون حياتهم اليومية؛ وربما يمكنهم فيه التطلع بثقة نحو المستقبل، بل وأن يتصوروا المزيد من الجسور بينهم؛ وتُطلق فيه منطقتنا العنان لإمكاناتها الحقيقية والكاملة لصالح جميع الدول وجميع الشعوب. إن ذلك المستقبل هو الذي يتم تدميره أمام أعيننا، والسكان المدنيون الفلسطينيون بأكلهم هم الضحية الرئيسية.

إننا ندعو الجمعية العامة إلى النهوض بالمسؤوليات التي فشل المجلس في الاضطلاع بها بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق

المتحدة، وكل شهادة، وكل منظمة غير حكومية - فلسطينية وإسرائيلية ودولية - وهي تقول نفس الشيء: هذا أمر مقصود.

ماذا يعني أن إطلاق سراح الرهائن يجب أن يكون غير مشروط؟ هذا ما قاله المجلس مراراً وتكراراً لمدة عام: يجب أن يكون إطلاق سراح الرهائن غير مشروط. ولكن هل وقف قتل الفلسطينيين مشروط؟ هل هناك شروط مقبولة لوقف القتل الجماعي للفلسطينيين؟ هناك 100 رهينة إسرائيلية، وهناك مليوناً فلسطينياً في غزة. إنهم يستحقون أفضل من ذلك. يستحقون الاحترام لحياتهم، ولمعاناتهم. ستدعي إسرائيل دائماً أن الشروط لم تُستوف، لأن خططها تتطلب أن تواصل هذه الحرب، وأن تضم الأرض وتدمر الشعب. وبالتالي لم يعد بإمكاننا قبول شروطها. لقد مرّ 14 شهراً، وما زلنا نناقش ما إذا كان يجب وقف إبادة جماعية. لا يوجد أي مبرر على الإطلاق لاستخدام حق النقض ضد مشروع قرار يحاول وقف الفظائع. لا يوجد مبرر لذلك.

في يوم من الأيام سوف ينبش شخص ما في سجلات هذه الجلسات وسوف يراينا نتضرع من أجل حياة شعبنا مراراً وتكراراً. وسيحاولون فهم سبب عدم الاستجابة لنداءاتنا. وسيظنّون إلى الأشخاص الذين جلسوا حول هذه الطاولة وتكلموا وخاطبوا المجلس، من جميع أنحاء العالم، لدعوة المجلس إلى اتخاذ إجراء. سيقروا ما قاله الجميع هنا. ثم سيتساءلون كيف يمكن لإبادة جماعية معروضة على شاشات التلفزيون ومعروفة للعالم أجمع أن تستمر كل هذه المدة الطويلة. وسيتساءلون كيف حدث كل ذلك إذا كان العالم كله ضد القتل الجماعي وضد التهجير وضد التجويع وضد ضم الأراضي. ذلك لأنه مسموح لنا أن نتكلم عن القواعد، ولكن ليس أن ننفذها - لأننا نستطيع أن نأسف وأن نرفض، ولكننا ليس أن نتحرك.

هناك دول عديدة تبادر الآن لتغيير هذا الواقع. ندعو جميع الدول وجميع الشعوب إلى الوقوف من أجل الحياة والحرية والسلام. فقد نفذ منا الوقت. نكرر أننا ضد إلحاق الأذى بأي مدنيين. ولدينا ما يكفي من المظالم. كان بإمكاننا الجلوس هنا ومحاولة تبرير إيذاء المدنيين. لم نفعل ذلك أبداً، ولا ليوم واحد. وما زلنا نجلس هنا، بعد أن قُتل عشرات الآلاف

بقسوتها. وهي الآن تعلم أن المجلس لن يفعل شيئاً لإيقافها. أود أن أذكر السفير نيبينزيا بأن ساشا مواطن روسي. إنه مواطن من إحدى الدول الـ 29 التي تحتجز حماس مواطنيها كرهائن، بما في ذلك روسيا.

نعمه ليفي، شابة ذكية لم يتجاوز عمرها 19 عاماً، تم اختطافها وجرحها إلى الجحيم. لقد تطوعت نعيمة في روضة أطفال للاجئين، حيث جلبت النور والحب للأطفال المحتاجين. وقد رأينا الصور المروعة لكاحليها المجروحين وسروالها الرياضي الغارق في الدماء. لقد سرقت حماس براءة نعمة وإنسانيته وأحلامها. واليوم قال بعض أعضاء المجلس لعائلتها أن حياتها لا تساوي ما يكفي للمطالبة بحريتها.

لقد أعلن أولئك الذين أيدوا مشروع القرار للعالم أن حياة ساشا ونعمة و 99 شخصاً بريئاً آخر ليست بالقيمة الكافية لتكون شرطاً لوقف إطلاق النار. تحتفل الأمم المتحدة اليوم باليوم العالمي للطفل. وبدلاً من المطالبة بالإفراج فوراً عن الأطفال الصغار مثل آريل وكفير بيباس بعد 411 يوماً في الأسر، يحاول المجلس تبني مشروع قرار يعلن أن حياتهم الغالية لا تستحق وقتنا.

هذه ليست دبلوماسية؛ بل هي استرضاء. إنها التخلي عن ذات الفكرة التي يدعي المجلس الدفاع عنها. يجب أن يكون العالم على بينة من حقيقة ما يمثل هذا النص: إنه يكافئ حماس على وحشيتها. وهو يؤكد صحة استراتيجية حماس المتمثلة في استخدام الدروع البشرية واستهداف المدنيين وتعذيب الرهائن في أقبيتها الإرهابية. وكان ذلك سيشكل سابقة مرعبة بأن الإرهاب يؤدي ثماره وأن العنف لا يُقابل بالإدانة بل بالتنازلات.

لماذا لم يتمكن المجلس من الاتفاق على إدانة حماس؟ لقد ذكر الأعضاء أنهم عملوا بلا كلل على صياغة مشروع القرار. ألم تستطع الدول الأربع عشرة التي صوتت لصالح مشروع القرار أن تجلس وتتفق، في سطر واحد، على إدانة فظائع حماس؟ هل كان ذلك أمراً شديداً الصعوبة؟ لقد اتخذ المجلس بالفعل أربعة قرارات تطالب بالإفراج عن الرهائن. وتجاهلت حماس كل واحد منها. ولم لا؟ فهي لم تواجه أي عواقب على جرائمها، ولا أي تبعات على فظائعها، ولا أي محاسبة على هجماتها.

النقض. ندعو جميع الدول إلى استخدام جميع الأدوات المتاحة لوقف المجازر. لقد كان مشروع القرار يدعو إلى وضع حد غير مشروط للمجازر، وهذا أمر يستحق الدعم دائماً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، استمعت بعناية فائقة إلى بيان مراقب دولة فلسطين ذات مركز المراقب. لقد ذكر مستقبلًا بلا ألم ولا معاناة، ولكن كانت هناك كلمة واحدة لم يذكرها خلال بيانه - وقد استمعت إليه بانتباه شديد. ماذا عن حماس؟ يجب أن يدرج في بيانه أن مستقبل غزة هو مستقبل بدون حماس. لا يمكن للمرء أن يصف عالماً أو واقعاً دون أن يذكر سبب جلوسنا في هذه القاعة اليوم، ألا وهو وحشية حماس والألم الذي يعانيه شعب غزة بسبب حماس.

لقد فشل معظم أعضاء المجلس اليوم. لقد خانوا مبادئهم ومسؤولياتهم تجاه الأبرياء وواجبهم في دعم العدالة. لم يكن مشروع القرار المعروض على هذه القاعة (S/2024/835) طريقاً إلى السلام؛ بل كان خارطة طريق إلى المزيد من الرعب والمزيد من المعاناة وإراقة المزيد من الدماء. لقد حاول العديد من أعضاء المجلس تبني هذا الظلم. نشكر الولايات المتحدة على ممارسة حق النقض وعلى وقوفها إلى جانب الأخلاق والعدالة وعلى رفضها التخلي عن الرهائن وعائلاتهم.

لقد تجاهل النص معاناة الرهائن الأبرياء الـ 101 الذين لا تزال حماس تحتجزهم في غزة. ولو كان تم اعتماده اليوم لكان المجلس قد بعث برسالة إلى العالم مفادها أن الإرهابيين يمكنهم التصرف مع الإفلات من العقاب وأن الأمم المتحدة ستحمي القتل والمغتصبين والخاطفين وستستسلم لهم بدلاً من محاسبتهم.

في الأسبوع الماضي كان من المفترض أن يحتفل ساشا تروفانوف بعيد ميلاده التاسع والعشرين محاطاً بالأصدقاء والعائلة. وهو بدلاً من ذلك محتجز لدى الوحوش الإرهابيين الذين نشروا مؤخراً مقطع فيديو يعرض تعذيبه. لقد تم تجويع ساشا. وجهه مكدم، ومعنوياته محطمة. حماس لا تسجن فقط؛ بل تعذب وتجرد من الإنسانية. إنها تستمتع

إن الخسائر في أرواح المدنيين في غزة مأساة، ولكنها مأساة من صنع حماس. حماس قد بدأت الحرب. ويجب القول بأن حماس قد بدأت الحرب في 7 تشرين الأول/أكتوبر. نحن لسنا هنا لأننا نريد أن نكون هنا. تحتجز حماس الإسرائيليين الأبرياء كرهائن منذ أكثر من 400 يوم، دون أي إشارة للحياة أو لحصولهم على مساعدات إنسانية. إنها تعتبرهم دروعاً بشرية. وإذا فشل المجلس في إلقاء اللوم على الإرهابيين، فإن هذا يشجعهم أكثر.

ستواصل إسرائيل الدفاع عن نفسها. لن نتخلى أبداً عن رهائننا، ويجب أن يفهم المجلس ذلك. يجب على الأعضاء أن يأخذوا بعين الاعتبار قيمهم الخاصة وأن يتفهموا لماذا لن ننسأهم أبداً ولن نتوقف

عن القتال من أجل حريتهم. وإذا أطلقت حماس سراح الرهائن وسلمت أسلحتها لن تكون هناك حاجة لإطلاق رصاصة أخرى. ولكن إلى أن يأتي ذلك اليوم ستفعل إسرائيل كل ما يلزم لحماية شعبها وإعادة أحيائها إلى الوطن.

لقد أتيحت للمجلس اليوم فرصة للوقوف إلى جانب العدالة واللياقة والإنسانية. ولولا الولايات المتحدة لاختار الاسترضاء لمكافأة الإرهاب والتخلي عن الأبرياء. سيتذكر التاريخ تصويت اليوم. سيتذكر من وقف مع الرهائن والضحايا ومبادئ السلام، ومن خانهم لحماية الإرهابيين.

رُفعت الجلسة الساعة 11/40.